



أخبار مصر

مجلس الوزراء: لا توجد أي حالات مصابة بالفيروس بين طلاب المدن الجامعية

السياسي يوجه بتعليق الدراسة أسبوعين.. و100 مليار جنيه لمواجهة «كورونا»

القاهرة - خديجة حمودة وهالة عمران

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي الحكومة بتعليق الدراسة في المدارس والجامعات لمدة أسبوعين. وقال المتحدث باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي - في تصريح صحفي أمس - إن الرئيس عبدالفتاح السيسي عقد اجتماعا مع رئيس مجلس الوزراء، وجه خلاله بتعليق الدراسة في الجامعات والمدارس لمدة أسبوعين اعتبارا من اليوم الأحد الموافق 15 مارس 2020 في إطار خطة الدولة الشاملة للتعامل مع أي تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد.

وأضاف المتحدث أن الرئيس السيسي وجه بتخصيص 100 مليار جنيه لتمويل الخطة الشاملة لمواجهة الفيروس وما تتضمنه من إجراءات احترازية.

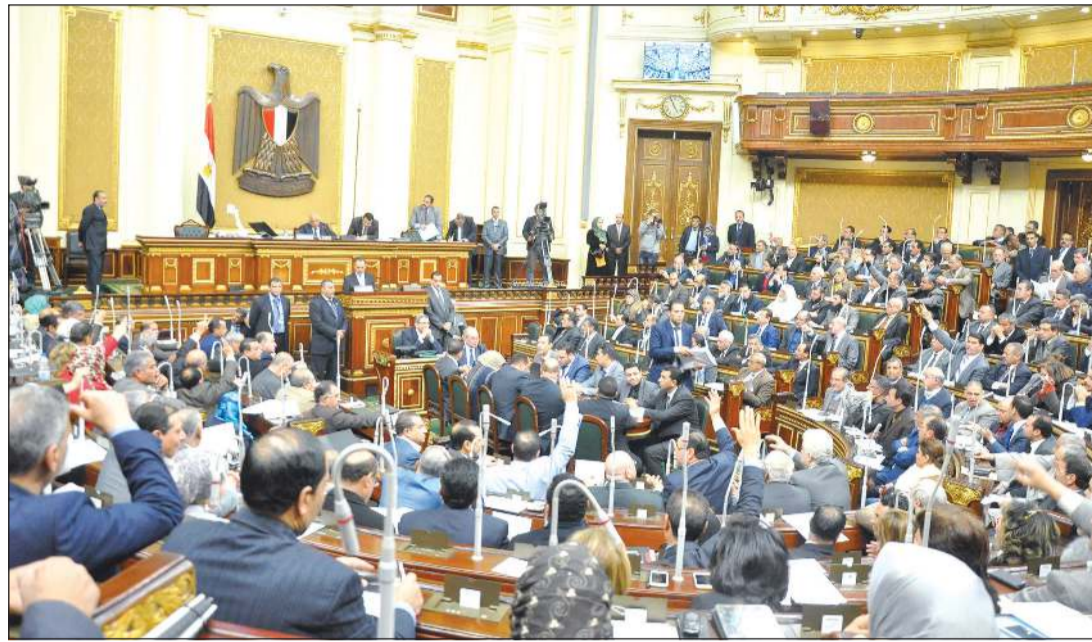
إلى ذلك، نفى مجلس الوزراء المصري عددا من الشائعات حول انتشار فيروس «كورونا المستجد»، مؤكدا أنه لا توجد أي حالات مصابة بـفيروس كورونا بين طلاب المدن الجامعية، وأن كافة المدن الجامعية خالية تماما من أي فيروسات وبائية. وأكد المركز الإعلامي التابع لمجلس الوزراء، في بيان أول من أمس أنه لا توجد أي حالات إصابة بـفيروس «كورونا» بين الفرق الطبية المخالطة للمصابين، وذلك لالتزامهم بطرق مكافحة العدوى بالمستشفيات، ويتم إخضاعهم للفحص الطبي بشكل مستمر، كما أنه لم يتم إجبار أي من أعضاء الفرق الطبية على العمل بمستشفيات العزل بأي من محافظات الجمهورية، والعمل داخل هذه المستشفيات اختياري وليس إلزاميا.

كما نفى مجلس الوزراء في بيانه أيضا ما تردد بشأن وقف زيارة المناطق الأثرية بالأقصر، مشيرا إلى أن حركة السياحة بكل المحافظات السياحية تسير بشكل منتظم مع تشديد الإجراءات الوقائية بكل المنشآت السياحية.

كما أكد البيان أيضا أنه لا يوجد ما يسمى بتحليل PCR مستجرا للكشف عن فيروس كورونا بمبلغ 2500 جنيه، موضحا أن تكلفة التحليل هي 1050 جنيها فقط للمواطن المصري، و70 دولارا للأجنبي، دون أي هامش ربح، كما لم يتم توجيه أي فرق طبية لتقييم المنازل ضد فيروس «كورونا». كما نفى مجلس الوزراء ما زعمته بعض الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي من إجبار المواطنين على شراء شنطة الإسعاف من وحدات المرور كشرط لتجديد رخصة السيارة.

ونفى المجلس ما تردد في بعض وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي من أنباء حول تطوير المناطق التاريخية بالقاهرة بطرق عشوائية دون تخطيط مسبق.

وذكر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء - أنه تواصل مع محافظة القاهرة التي نفت تلك الأنباء، مؤكدة أن مشروع التطوير تم تخطيطه وتنفيذه وفقا لأحدث الدراسات الهندسية المتميزة المتبعة عالميا، لإعادة تلك المناطق لرونقها وصورتها الحضارية، وبما يلبق بمكانتها التاريخية والأثرية، في إطار حرص الدولة على الحفاظ على مناطق التراث والحضارة.



صورة أرشيفية لإحدى جلسات مجلس النواب المصري

«النواب» يدرس تغليظ عقوبات سرقة الكهرباء للحد من إهدار ملياري جنيه سنوياً

القاهرة - مجدي عبدالرحمن

طالب عدد من نواب البرلمان بضرورة التصدي ويجزم من الحكومة تسريفة التيار الكهربائي والتي تكلف الدولة خسائر سنوية تقدر بملياري جنيه، وهو ما يستلزم ضرورة التصدي بتشديد العقوبات على هذه الجريمة وهو ما أكدت عليه لجنة الطاقة بدراسة الدفع بتعديلات لتغليظها.

وأكد النائب إيهاب الطماوي، أمين سر لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب، أن جريمة سرقة التيار الكهربائي وضع غير مقبول باستمراره. ولفت إلى أن الحكومة كانت قد أرسلت مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الكهرباء الصادر بالقانون رقم 87 لسنة 2015، وبالتوافق مع الحكومة تمت إعادته لها لضبط الصياغة.

واعتبر الطماوي أن العقوبة الحالية لا تحقق الردع المطلوب وبالتالي نحتاج لتغليظ العقوبات بما يتوازى

مع الصور المختلفة لهذه الجريمة، ومن المتوقع أن تعيد الحكومة إرساله خلال الفترة المقبلة.

كما طالب النائب طلعت السويدي، رئيس لجنة الطاقة والبيئة بمجلس النواب وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بالإسراع في تنفيذ خطتها لتحويل العادات التقليدية إلى أخرى مسبوقه الدفع للحد من ظاهرة انتشار السرقات ومخالفة شروط التعاقد من بعض مستخدمي العادات مسبوقه الدفع واستغلال عدم مرور موظفي الكهرباء عليهم والجوء إلى التلاعب في وصلات العدادات وعدم شحن رصيده به لاعتماده على وصلات غير قانونية.

وأستنكر النائب طلعت السويدي ارتفاع خسائر التيار الكهربائي السنوية التي تقدر بملياري جنيه بسبب سرقات التيار الكهربائي وارتفاع نسبة الفقد بالشبكة لنحو 15٪ نتيجة سرقات التيار، مطالبا د.محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة وجميع رؤساء شركات الكهرباء باتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية خاصة التفيتيش المفاجئ لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة واستعادة حقوق الدولة.

عمليات تعقيم مكثفة للمبنى الإداري لمصر للطيران وأكاديمية التدريب

القاهرة - ناهد إمام

نفذت شركة مصر الطيران، بالتعاون مع فرق الطب الوقائي التابعة للشركة، إجراءات تعقيم المبنى الإداري الخاص بالشركة وتطهيره، وشملت مداخل ومخارج المبنى وكافة الأدوار والمكاتب الإدارية الخاصة بالعاملين والمخازن والكافتيريات وقاعات الاجتماعات ودورات المياه وجراج السيارات.

كما امتدت أعمال التعقيم لتشمل أكاديمية مصر للطيران للتدريب بكل الفصول الدراسية والمعامل وأجهزة المحاكاة والكافتيريات وتأتي هذه الإجراءات في إطار الخطة الوقائية الاحترازية التي وضعتها الحكومة المصرية بالتنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

وأكد الطيار محمد منار، وزير الطيران المدني، وفقا لبيان صادر عن الوزارة، أن عمليات التعقيم والتطهير التي تقوم بها الوزارة بكل هيئاتها وشركائها التابعة تتم بدقة عالية، وفقا لأعلى المستويات العالمية وباستخدام مواد تعقيم معتمدة عالميا. حيث تم تدريب وتأهيل القائمين على عمليات التعقيم على التعامل بحرفية عالية.

«التعليم»: تأجيل امتحانات «أبناؤنا في الخارج» في الدول التي قررت تعليق الدراسة

القاهرة - أ.ش.1: قرر د.طارق شوقي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، أمس الأول، تأجيل امتحانات «أبناؤنا في الخارج» في بعض الدول التي قررت تعليق الدراسة بها، لحين قيام كل دولة بإنهاء تعليق الدراسة بها احتراما من الوزارة لقرار كل دولة. كما قرر الوزير سريان امتحانات «أبناؤنا في الخارج» بالبلاد التي لم تعلق الدراسة، في موعدها كما هو محدد من قبل.

أخبار لبنانية

نصرالله يعلن القبول بمساعدة صندوق النقد الدولي ضمن شروط منطقية ومقبولة

لبنان يغلق حدوده مع سورية براً وجواً غداً.. واجتماع استثنائي للحكومة اليوم

بيروت - عمر حنجر

«الكورونا» على عتبة المائة إصابة في لبنان، 93 حالة حتى ظهر أمس بموجب بيان وزارة الصحة العامة، الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أعطى الضوء الأخضر للحكومة بإعلان حالة الطوارئ وإقفال البلد، في حين لوح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع بملاحقة رئيس الحكومة حسان دياب ووزير الصحة حمد حسن، امام القضاء كمسؤولين عن التباطؤ الحاصل، أما رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط فقد أكد على إعلان حالة الطوارئ، فنقرر ان يعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية في القصر الجمهوري اليوم الأحد لاتخاذ قرارات بمواجهة هذه التحديات.

وعقب معلومات عن قرار سوري بإغلاق الحدود مع لبنان والأردن، لبغيت بيروت دمشق عزمها إغلاق الحدود معها براً وجواً بدءاً من فجر غد الاثنين ولمدة أسبوع. وردت اوساط سياسية، تحذير الإقفال الفوري للحدود التي الرغبة في افساح المجال لعودة اللبنانيين، الذين قد يكونون متأروا في العود، علما ان العديد من المعابر غير الشرعية بين لبنان وسورية قد اقفلت بالسواتر الترابية، ويتولى الجيش المراقبة من خلال الإبراج الحدودية، ويوشح بتجهيز مستشفيات ميدانيين في البقاع والشمال. وكان رئيس الحكومة حسان دياب ترأس اجتماعا وزاريا مساء الجمعة ضم الوزراء المعنيين بمكافحة الكورونا، واستؤنف الاجتماع أمس السبت، حيث حددت بعض الإجراءات الجديدة، التي ستتحوّل الى قرارات في اجتماع مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الأعلى الذي



لبنانيان يرتديان كمامات خلال ممارسة هواية ركوب الدراجات الهوائية في كورنيش المنارة في بيروت (محمود الطويل)

رفضه الخضوع لفحص الحرارة في المطار أثناء عودته من باريس، موضحا عبر مكتبه الإعلامي انه أجرى فحوصات قبل السفر، وقبل العودة مع العائلة ولم يظهر عليهم أي اثر للفيروس. الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، لفت في اطلالة تلفزيونية الى ان اهم نقطة في مواجهة «الكورونا» هي عدم التجمعات وإقامة الصلوات في المنازل وكذلك منع الاحتفالات في الأماكن والحسينيات، وحتى الجنازات يجب ان يكون التشيع بحدود الأذن من الحضور. وحول مطالبة بعض القوى السياسية الأساسية بإعلان حالة طوارئ صحية، أفتى نصر الله بإمكانية ذلك، وقال: ما حدا بحطها عند حزب الله، انتم احرص، الحكومة اللبنانية تدبر هذه المعركة بإشراف رئيس الجمهورية وبمواكبة رئيس مجلس النواب، حين ترون ان الوقت

عشرة او عشرين، وبالتالي المطلوب من الحكومة الآن قرار بإقفال كل شيء بالبلد، وكل المعابر البرية والجوية قطعاً، هناك اشياء لا تتحمل المراح، كل هذه التدابير لوحد منطقتية ومقبولة، ودعا المصارف الى تقديم المساعدة وتحمل المسؤولية، قائلاً: نحن لن نقدم خطة، الذي يجب ان يقدم الخطة هي الحكومة اللبنانية، وأي جهة تريد تقديم المساعدة للبنان قرض ميسر، ضمن هذا الإطار نحن لا مانع لدينا، وعلى اصحاب المصارف ان يبادروا الى عرض المساهمة المالية للدولة لمواجهة الاحتياجات المالية للدولة او لمكافحة «الكورونا». رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع أفل تخطى هذه المرحلة، بأقل خسائر ممكنة، فبقدر ما هذا «الكورونا»، هجومي علينا ان نكون هجوميين أكثر منه، وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية كان المرض يمشي بسرعة مائة وكانت وزارة الصحة وتدبيرها تمشي بسرعة

«السوشيال ميديا» تُكرّس الانقسام في زمن «كورونا»

بيروت - جويل رياشي

قصور العدل والمحاكم في المناطق فرضت على المراجعين في دولتها ارتداء كمامات تغطي سعر الواحدة منها 10 آلاف ليرة (ديناران) في بعض الصيدليات، ما جعل البعض يحجم عن الدخول الى حين حصوله على كمامة بسعر ألف ليرة لبنانية. البلد في حالة شلل، ويمكن ملاحظة ذلك من حركة السيارات. إلا أن العاملين في القطاع الخاص، لم يتمكنوا من ملازمة منازلهم لضرورات معيشية، في بلد يعاني تعثراً مالياً ونقدياً وكساداً في سوق العمل بلغت فيه البطالة أرقاماً غير مسبوقه. مع الإشارة إلى تدابير وقائية اتخذتها بعض الشركات، أبرزها السماح لموظفيها بالعمل من المنزل أو تقليص عدد الموجودين في المكاتب إلى الحد الأدنى. الناس تنادوا الى العودة الى الحياة التي مارسها أجدادهم، وطلابوا بالتوجه نحو القرى كونها أكثر أماناً لجهة غياب الاكتظاظ والتلوث الذي تشهده المدن. لكن ذلك لم يترجم بتفاعل إيجابي لجهة كارثة الوباء الذي يهدد البشرية! أما الكارثة الحقيقية فطلت وسائل التواصل الاجتماعي وتصاريح أهل السياسة الناشطين التي حفلت بتقاذف التهم وإلقاء تبعات المسؤولية على الحكومة، ولومها لعدم فرض إجراءات ومنع مواطنيها من العودة الى البلد من بلدان ضربها الوباء. في طليعتها إيران. حملات لم يقصر فيها سياسيون اهتموا لتسجيل مواقف، بدلا من التركيز على التضامن وبت روح الوحدة لمواجهة «عدو مشترك». ما يميز بين اللبنانيين وشعوب الأرض من خلفيات سياسية أو دينية. نقاشات عالية التبره على وسائل التواصل الاجتماعي، لم تخف فيها الحدة عما شهدته احتجاجات 17 أكتوبر 2019. معارضو الحكومة لم يخلوا من تحميليها وزر مصائب الفيروس، وكانها أمته وأبوه؛ فيما النكد السياسي بات اللغة التي يتخاطب بها المنقسمون بين مؤيدي فريق سياسي وآخر. كما تجمع ليس غريبا بالنسبة الى البعض من جيل الأمل، جيل الحرب الذي شهد انقسام اللبنانيين ودخولهم طوعا في نفق أسود استمر عقدا ونصف عقد، وتكرس معه الانقسام في النفوس، وباتت النصوص عاجزة عن إزالته.

أشار الأديب الفرنسي البير كامو في روايته الشهيرة «الطاعون»، إلى أن «الأوبئة تعيد البشرية الى فطرتها الأصلية وهي الأخوة والتآزر». هذا الأمر قد لا ينطبق كليا على لبنان، إذ ان هنالك جنوحا لدى الأكثرية الى تغليب العقد السياسي والتكايات، وتسجيل النقاط حتى في عز المصائب. مع الأسف، هذا ما يمكن ملاحظته اليوم في بلد عانى الحرب الأهلية (1975 - 1990)، واحتلالات على أنواعها، وشهد كوارث طبيعية، أبرزها الزلزال منتصف خمسينيات القرن الماضي، وقبلها المجاعة في الحرب العالمية الأولى. ولعل أحداث كهذه كفيلة بجعل أهل البلد أكثر لفة مع بعض وتآخيا في مواجهة الشدائد. لكنه الانقسام اللبناني، الذي تكرر أمرا واقعا 1920، رافق نشوء لبنان الكبير جغرافيته الحالية منذ ذلك ما جعل المشوية مناسبة لطرح السؤال المكر: أي لبنان نريد؟ تأخر اللبنانيون لأخذ مخاطر فيروس كورونا على محمل الجد وانتظروا إلى ما بعد تسجيل أول حالة وفاة وارتفاع العدد تدريجيا، ليستوعبوا خطورة الوضع. تدريجيا، بدأت الحركة في الشوارع تخف لتقتصر على «نصف دوام» للحلات والمتاجر، وإقبال الناس بكثافة على محلات بيع المأكولات على أنواعها، لتخزين الأكل والمياه، فضلا عن إقبال غير مسبوق على الصيدليات لشراء المطهرات والسيريتو من عيار محدد. موظفو الإدارة العامة في الدولة اللبنانية أعلنوا الإضراب ثلاثة أيام، في حين علقت غالبية البلديات أعمالها وأغلقت أبوابها حتى بداية الأسبوع المقبل، أي يوم الاثنين، من أجل القيام بأعمال التعقيم. فيما أقفلت دور السينما والمسرح والمطاعم أبوابها أمام الرواد، وترك «تنفيس الاحتقان» للناس عبر خدمة التوصيل «الدليفرى»، مع ملاحظة إلزام العمال في هذه الخدمة، وغالبيتهم من غير اللبنانيين، أردتاء كمامات وقفازات في أيديهم. النوادي الرياضية والصحية أقفلت بدورها تحت ضغط المذكرات الإدارية الرسمية الصادرة عن وزيرة الشباب والرياضية فارتدبها أوهانجان، والتي طلبت من الذين يلاحظون تقاعسا إبلاغ القوى الأمنية للتحرك من أجل إلزامها بالإقفال. موسى في الشوف.